

الرئيس الجزائري يمعن في دعم القطيعة مع المغرب برفض فتح الحدود

عبد المجيد تبون: بلادنا لن تهاجم جارها وستنتقم إذا تعرضت للهجوم



في خضم تطورات الأزمة بين المغرب وإسبانيا والتي زاد فتيلها اشتعالا بإدخال زعيم البوليساريو بهوية مزورة وجواز سفر جزائري، يخرج الرئيس عبدالمجيد تبون بتصريحات مستفزة للرباط للتأكيد على أن بلاده لا تستطيع أن تفتح حدودها مع دولة تهاجمها يوميا.

محمد ماموني العلوي

الجزائر - حذر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون من أي تفكير في الاعتداء على الجزائر مع التأكيد على أن الحدود البرية مع المغرب ستبقى مغلقة، في خطوة يرى مراقبون أنها تعكس مدى توقع الفكر الجزائري ومحدودية بصيرته السياسية في تدبير ملفات سياسته الخارجية، وتظهر حقد النظام العسكري الدفين تجاه المملكة المغربية.

وفي حوار له مع صحيفة "لوبوان" الفرنسية عمل الرئيس الجزائري على قلب الحقائق بإدعائه أن "المغرب كان دائما المعتدي"، والعكس هو أن نظام بلده هو من يقوم باحتضان ودعم جماعة البوليساريو الانفصالية، وأن بلاده هي من تقوم ليلا ونهارا بمعاداة المغرب ومصالحة سواء على المستوى الإقليمي أو الأفريقي والدولي.

وأغلقت الحدود البرية بين البلدين منذ يناير 1995 بعد اتهام الرباط للجزائر بالتورط في تفجير إرهابي لفندق "أطلس أسني" في مراكش نهاية شهر ديسمبر 1994. وطردت الرباط حينها الرعايا الجزائريين ومنحتهم مهلة 48 ساعة للمغادرة، فيما ردت الجزائر حينها بغلق الحدود البرية التي ظلت مغلقة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

وأكد الأكاديمي والمحلل السياسي هشام معتضد أن "رفض تبون إعادة فتح حدود بلاده مع المغرب يترجم مدى توقع فكر العسكر الجزائري ومحدودية بصيرته السياسية في تدبير ملفات سياسته الخارجية". وقال معتضد إن هذا الموقف جاء نتيجة الصفحة الاستخباراتية التي تلقاها النظام الجزائري في عقر داره، خاصة بعدما كشفت الأجهزة المغربية مسار تنقلات إبراهيم غالي وفحوى خطة قصر المرادية في التستر على كبير الجبهة الانفصالية في تواجده على الأراضي الإسبانية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن هذا الرفض بمثابة تسخير سياسي لأهداف داخلية أكثر منها خارجية، ويعبر أيضا عن ضعف الجهاز

والفصائل المسلحة، بالموازاة مع جولة يجريها في عواصم أوروبية، على غرار العاصمة البلجيكية بروكسل، للقاء أعضاء في البرلمان الأوروبي ومسؤولي منظمات غير حكومية للحديث عن مستقبل بلاده، فضلا عن تقديم نفسه على أنه الشخصية الأنسب للمنصب الجديد.

وباتي ذلك في وقت يتصاعد فيه القلق الأوروبي من مشكلة طالب الهجرة واللجوء انطلاقا من الشواطئ الليبية، على متن سفن تهريب نحو الأقطار الأوروبية.

وشدد باشاغا على أنه تعامل مع هذه القضية بجدية خلال فترة إشرافه على الوزارة، قائلا "تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي أيضا وكانت فترة صعبة"، مشيرا إلى "تعرض مراكز احتجاز مهاجرين للكصف خلال هجوم لقوات المشير خليفة حفر، على طرابلس العام الماضي".



فثي باشاغا

الحكومة الانتقالية
أخفقت في السيطرة
على الفصائل المسلحة

في المقابل دافع باشاغا عن وجود القوات التركية التي قال إنها ساعدت سلطات طرابلس في الدفاع عن العاصمة في صد الهجوم الذي قادته قوات الجيش الوطني الليبي، الذي قد يصبح قائده بدوره مرشحا رئاسيا منافسا.

وصرح بان الحكومة الليبية السابقة برئاسة فايز السراج هي التي طلبت دعم تركيا "وكنا نحن في حالة دفاع عن طرابلس"، مضيفا "أنت المساعدة التركية وفعلنا فشل الهجوم".

وأردف "ليبيا متجهة إلى السلام وانتهت حالة الحرب، وهذا السلام أيضا لا بد أن يتحقق بالذهاب إلى الانتخابات. انتخابات نعتقد أنها الضمانة التي تقود ليبيا إلى الأمن والسلام".

وتشارك الحكومة الانتقالية الليبية والمجلس الرئاسي، في عملية سلام برعاية الأمم المتحدة ووعدت بإجراء الانتخابات في موعدها.

وتستضيف ألمانيا جولة جديدة من المباحثات في العاصمة برلين موفى الشهر الجاري، بخصوص تنفيذ انتخابات عامة في 24 ديسمبر القادم، علاوة عن انسحاب القوات الأجنبية من البلاد بعد سنوات من العنف والفوضى.

وفي أكتوبر من العام الماضي، تشكلت حكومة مؤقتة، وتم تكليفها بمهمة توحيد مؤسسات ليبيا المنقسمة وإطلاق جهود إعادة الإعمار والتحصير لانتخابات في ديسمبر المقبل.

بروكسل - انتقد وزير الداخلية الليبي السابق فثي باشاغا وأحد المرشحين المحتملين للرئاسة، إخفاق الحكومة الانتقالية بطرابلس في السيطرة على الفصائل المسلحة بالبلاد، في خطوة متناقضة مع ما فشل في تحقيقه الرجل عندما كان وزيرا للداخلية طيلة ثلاث سنوات في عهد حكومة فايز السراج، وسعيًا لتقديم نفسه للاتحاد الأوروبي كمعارض للمليشيات.

وحذر باشاغا الذي غادر الحكومة في مارس 2020، الحكومة الجديدة من إجراء الانتخابات القادمة، في وقت تتكشف فيه جهود مختلف الأطراف الليبية إلى تحقيق الاستقرار. وقال باشاغا في لقاء مع وكالة الأنباء الفرنسية إنه "ما زال يفكر في احتمال الترشح للانتخابات الرئاسية"، مضيفا "أنه بعد 10 سنوات من الإطاحة بالزعيم معمر القذافي ووسط محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة، فإن الليبيين متفائلون بشأن المستقبل وجاهزون لبناء دولة قوية".

وشدد باشاغا على أنه كوزير داخلية سابق، فإن لديه "خبرة في الدولة ولدي خبرة في التعامل الأمني" مؤكدا على أهمية أن "يكون تحقيق الأمن داخل ليبيا قويا جدا"، منتقدا الحكومة الانتقالية بخصوص ما أسماه بـ"الإخفاق" في السيطرة على الفصائل المسلحة.

وأضاف "بعد إسقاط القذافي، عدد كبير من السلاح انتشر بين أيدي الناس ومن بين هؤلاء الناس مجموعات مجرمة"، مضيفا "نحن في طور بناء الدولة وهناك العراقيل وهناك المشاكل وهناك المخاطر ولكن هناك الإرادة والتصميم أن نصل إلى بناء الدولة".

وتناقض مواقف باشاغا مع ما فشل في تحقيقه طيلة ثلاث سنوات حين تقلد منصب وزير الداخلية في عهد حكومة فايز السراج، حيث أنه لم يفلح في السيطرة على هجمات الميليشيات المسلحة والتي كانت جعلها موالية لحكومة الوفاق.

وباشاغا البالغ من العمر 58 عاما، هو ضابط سابق في سلاح الجو انضم إلى الانتفاضة ضد نظام القذافي في المجلس العسكري لمصراته، وحمل الحكومة مسؤولية تأخير تلك العملية. وقال "بطبيعة الحال فإن الحكومة الليبية تتمنى ألا تتحقق هذه الانتخابات ولكن هي ملزمة بأن تدعم هذه الانتخابات".

وأضاف "أما بالنسبة إلى هذه الانتخابات التي تكون في نفس الوقت برلمانية ورئاسية، والرئاسية تكون بانتخاب مباشر من قبل الشعب". ويرجح باشاغا لكونه شخصية سياسية معارضة للمليشيات

تبون يواصل استفزاز الرباط

ما زاد من توسيع القطيعة في العلاقات المغربية - الجزائرية.

ولا يزال النظام الجزائري متشبها بمفاهيم لم تعد متداولة في ملف الصحراء لدى دوائر القرار الدولية، ومنها الاستفتاء وتقرير المصير، حيث اعتبر الرئيس الجزائري أن رفض المغرب إجراء استفتاء حول تقرير المصير في الأقاليم الجنوبية، ناتج "عن تغيير عرقي كانت له عواقبه"، وأن "الصحراويين داخل الصحراء هم اليوم أقلية مقارئة بالمغاربة الذين استقروا هناك".

وتشبهنا بدعم الأطروحة الانفصالية قال تبون، إنه "في حالة التصويت لتقرير المصير، فإن المغاربة الذين يعيشون في الأراضي الصحراوية سيصوتون من أجل الاستقلال لأنهم لا يريدون البقاء كرعابا للملك"، ليخلص إلى أنه "من المفارقة أن تكون لديك أغلبية مغربية وان ترفض التصويت على تقرير المصير".

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي أكد في قراراته الأخيرة على دور الجزائر كطرف أصيل في ملف الصحراء، إلا أن المسؤولين الجزائريين يرفضون الاعتراف بمسؤولية بلدهم الكاملة كطرف في ما يحدث.

وعلق معتضد بان الرئاسة الجزائرية تستخدم غالبا خطابا سياسويا معاديا تجاه المغرب من أجل تمويه رأيه العام الداخلي وتضليله، وذلك لأنها تعتبر القضية بمثابة ورقة لتبرير أهميتها المؤسساتية والتغطية على المشاكل التخريبية التي تعاني منها الجزائر.

ولفت معتضد إلى أن محاولة الرئيس الجزائري استفزاز المغرب في دفع الجزائريين إلى التطبيع برؤية إقليمية من خلال النزوء اإيديولوجي في المنطقة بعيدا عن إدماجهم في فضائهم الفكري والثقافي، لأن كلا البلدين هو امتداد للآخر وإغلاق الحدود يعتبر خسارة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية للبلدين والشعبين.

ووقع الرئيس الجزائري في تناقض كبير حيث كان قد صرح في يوليو الماضي لقناة "فرانس 24" بشأن العلاقات الجزائرية - المغربية، بأن الجزائر ليس لديها أي مشكلة مع الشعب المغربي الشقيق ولا مع ملك المغرب، وأن على المملكة أن تغير تصرفاتها إزاء الجزائر، وأكد حينها أنه "مسعد لقبول أي مبادرة للحوار يطلقها الرباط".

وكان الملك محمد السادس اطلق في خطاب المسيرة الخضراء لسنة 2018 مبادرة من أجل إطلاق حوار مباشر وصريح مع الجزائر، ولم ترد وقتها الجزائر، لكن الردود من الطرف الجزائري كانت غير مشجعة.

ومازالت مساندة الجزائر للجبهة الانفصالية مستمرة رغم الهزائم المتتالية التي منيت بها من طرف المملكة المغربية على كافة الأصعدة، ولم تستطع التقدم إلى الامام بمبادرة واقعية ومقبولة في إطار الحل السياسي، سوى الدعم القوي لما تسميه حق البوليساريو في تقرير المصير "حسب رؤيتها"، وهو

المؤسساتي العسكري الجزائري في تدبير حدوده الغربية ورغبة النظام في دفع الجزائريين إلى التطبيع برؤية إقليمية من خلال النزوء اإيديولوجي في المنطقة بعيدا عن إدماجهم في فضائهم الفكري والثقافي، لأن كلا البلدين هو امتداد للآخر وإغلاق الحدود يعتبر خسارة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية للبلدين والشعبين.



هشام معتضد

محاولة تبون استفزاز المغرب عسكريا إهانة للرئاسة الجزائرية

وأظهر الإعلام الجزائري تبون برفقة رئيس أركان الجيش الجزائري سعيد شنقرجة، يقوم بزيارة إلى زعيم البوليساريو الأربعة في مستشفى عين النعجة العسكري بالجزائر العاصمة، بعدما تم إخراجهم على متن طائرة جزائرية مرة أخرى من داخل إسبانيا بعد الأزمة التي خلقها إدخاله سرا في أبريل الماضي.

وفي استفزاز واضح للمملكة المغربية أكد تبون أن "بلادنا لن تهاجم قط جارها، لكنها ستنتقم إذا تعرضنا للهجوم"، مضيفا أنني "اشك في أن المغرب سيحاول فعل ذلك، ميزان القوى ليس في مصلحته على ما هو عليه"، وكثوع من النفاق السياسي أكد تبون أن "القطيعة تأتي من المغرب، وبالضبط من النظام الملكي وليس الشعب المغربي الذي نحترمه".

مساع ليبية مكثفة لاسترجاع الأموال المجمدة في تونس

القمودي خلال جلسة الاستماع إلى محافظ البنك المركزي إلى ضلوع رجال أعمال في تهريب عشرات المليارات من الدولارات من ثروة الشعب الليبي عبر المعابر النظامية والبنوك التونسية.

وتجدر الإشارة إلى أن "العرب" حاولت الحصول على جهات مهتمة بالموضوع، لكنها رفضت التعليق لحساسية المسألة وتأثيرها على التنسيق التونسي - الليبي في علاقة بالتعاون الثنائي المستجد في مختلف المجالات.

وكان الديمة قد أصدر قبل أيام قرارا يقضي بتشكيل لجنة لمتابعة إجراءات رفع القيود عن أموال وممتلكات الليبيين المصادرة في تونس، وهو ما يعني أن الجانب الليبي يولي هذا الملف أهمية خاصة.

أما الجانب التونسي فقد طالب بالحصول على ديون الليبيين لدى المصحات التونسية، ويسعى إلى مقاضاتها مع تلك الأموال المجمدة. وتكررت مصادر إعلامية تونسية أن الأموال المجمدة موجودة في حسابات بنكية بعدد من البنوك المحلية، موضحة أنه تم إيداعها في بنوك تونس إثر ثورة 2011 وهروب عدد من الليبيين إلى تونس.

الليبية وقع تهريبها إلى تونس في عهد الرئيس الليبي السابق الراحل القذافي، وتم حجزها في تونس.



حسين الديماسي

القضية مهمة وخطيرة
وتتطلب توفر حجج
وأحكام واقعية

وأضاف "حكومتنا الترويكا بين 2011 و2014 (في عهد حمادي الجبالي وعلى العريض) لم تحسنا التعامل مع الهاربين من ليبيا بعد تدهور الأوضاع، والذين جاؤوا لإنشاء مشاريع في تونس، والآن أصبحوا يتمتعون بوزن في البلاد، مقابل غياب لبعدهم النظر عند الطبقة السياسية في تونس".

واستبعد بن جنانة إحصاء قيمة الأموال، قائلا "لاظن أن المبلغ المصرح به صحيح، واعتقد أنه يفوق ذلك بثلاث مرات، وهناك من جلب الذهب من ليبيا إلى جانب الأموال، وبغض النظر عن حاجة تونس المنهكة اقتصاديا إلى ليبيا، يجب على السلطات التونسية أن ترجع أموال هؤلاء".

وأشار رئيس لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بالبرلمان بدرالدين

الملموسة، وهذا ما قد يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين خصوصا في ما يتعلق باستعادة ثروتنا من برنامج إعادة إعمار ليبيا".

وأردف الديماسي "يمكن أن تكون تلك الأموال مهزبة أو على ملك رجال أعمال وهي موضوعة في البنك المركزي، وإذا تم إرجاعها فسيكون على حساب رصيد تونس من العملة الصعبة".

ويحظى ملف الأموال الليبية المجمدة باهتمام جدي من الحكومة الليبية، بعد إصدار الليبية قرارا بتشكيل لجنة تعنى بمتابعة رفع القيود عن الأموال والممتلكات الليبية المصادرة في تونس.

وبعد سقوط نظام معمر القذافي في 2011، انشأت الأموال الليبية تساولات حول المسار الذي اتخذته، علاوة عن تصاعد المخاوف من استغلالها في عمليات التهريب وتبييض الأموال. ويرى مراقبون أن عدم تناول هذه المسألة بجدية والانكباب على حلها سيؤثر على العلاقات التونسية الليبية. وقال الخبير الاقتصادي حسن بن جنانة، في تصريح لـ"العرب"، "من الطبيعي جدا أن يؤثر هذا الموضوع على مستقبل العلاقات، لأن الأموال

بالأعمال، حيث ادوا استعدادهم لتقديم كافة التسهيلات وتقديم التعاون الكامل للجنة، فيما تم الاتفاق على إجراء تنسيق للقاء بين السلطات التونسية في أقرب وقت في هذا الشأن.

وأصدر الليبية قرارا حصل رقم 110 لسنة 2021 بتشكيل لجنة لمتابعة إجراءات رفع القيود عن أموال وممتلكات الليبيين المصادرة في تونس، ومن ثم العمل على إعادتها لليبيين مرة أخرى. ويرى خبراء الاقتصاد أن عمليات استعادة الليبيين لأموالهم من تونس قد ترافقها عدة صعوبات ويمكن أن تطول من حيث المدة، فضلا عن إشكاليات إحصائها باعتبارها دخلت تونس خارج الطرق النظامية الرسمية.

وصف وزير المالية الأسبق حسين الديماسي المسألة بـ"قضية مهمة وخطيرة"، وفسر ذلك بـ"أن أي بلد تقع فيه تغييرات سياسية واجتماعية، لا بد أن يحاول استرجاع الأموال المهزبة، وهذا منطقي وطبيعي، وما يعطها هو أنه منطقيًا لا بد أن تستند عملية الاسترجاع إلى حجج وأحكام واقعية". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "التجارب السابقة أثبتت أن مثل هذه المسائل تطول لأن المحاكم تفتقد إلى الأشخاص المطلوبين والحجج

عقدت اللجنة المشكلة بقرار

رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالمجيد الليبية، رقم (110) لسنة 2021 الخاصة بمتابعة رفع القيود عن أموال وممتلكات الليبيين المصادرة من قبل السلطات التونسية، الأربعاء اجتماعها الثاني بمقر ديوان مجلس الوزراء.

ويحسب إيجاز صحفي لوزارة المالية، اجتمعت اللجنة مع سفير دولة تونس لدى ليبيا، والنقل العام والقائم



ملف الأموال المهزبة يهدد الروابط التاريخية بين البلدين